قاعة شبه فارغة وجوقة تصفيق

حسن مدن

هكذا كان الحال ساعة ألقى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خطابَه في الجمعية العامة للأمم المتّحدة. أظهرت الكاميرات عشرات من مندوبي ووفود عدّة دول ينسحبون من القاعة عندما اعتلى نتنياهو المنصّة، كما أظهرت تلك الكاميرات أيضاً القاعة، بعد ذلك، وقد بدت شبه فارغة. يعلم نتنياهو الفارق بين إلقائه خطابه أمام الكونغرس الأميركي، الموالي في غالبيه لإسرائيل، وإلقائه خطابَه في نيويورك أمام الجمعية العامة للأمم المتّحدة، حيث لدول كثيرة مواقف ممّا ترتكبه إسرائيل من جرائم في غزّة، وأخيراً في لبنان، وأنّه حين حظي بعواصف من التصفيق من أعضاء، في الكونغرس، الذين ما كادوا يجلسون إلى مقاعدهم حتّى عاودوا الوقوف في موجات تصفيق متلاحقة، فإنّه لن ينال تصفيقاً مشابهاً في نيويورك، لذا كان عليه أن يُحضِر معه، من إسرائيل ذاتها، جوقةً من المصفّقين جلسوا في المقاعد العُليا من القاعة المُخصّصة لغير مندوبي الدول، وهذا ما أظهرته أيضاً كاميرات التغطية لخطاب نتنياهو. إذ لم تكن لأفراد هذه الجوقة من مهمّةٍ سوى التصفيق لسيّدهم في حركات تمثيلية فجّة.

يضعنا هذا المشهد قبالة مفارقة: كيف لزعيم دولة منبوذ من دولٍ غير قليلة، كما أظهر مشهد انسحاب وفودها من القاعة احتجاجاً، أن يصول ويجول كما يشاء مرتكباً من الجرائم في غزّة ولبنان، وسواهما، ما تقشعرّ منه الأبدان؟ لماذا لا يمكن تحويل مثل هذه المواقف الرمزية أفعالاً ملموسةً للضغط على دولة الاحتلال لمنعها من التمادي في ارتكاب جرائمها، والوصول إلى حلّ جذري للنزاع المستمرّ منذ عقود بتطبيق القرارات الدولية، التي تنصّ على إقامة دولة فلسطينية مستقلّة؟

ليس الجواب صعباً، ولنقل إنّه معروف لدى القاصي والداني: أنّ القرار الدولي مُحتكَرٌ من الولايات المتّحدة (ومن خلفها بعض أتباعها الأوروبيين)، ولم يجد رئيسها جو بايدن حرجاً في أن يُكرّر عشية 7 أكتوبر (2023) أنّه يفتخر بأنّه صهيوني، فيما جاهر وزير خارجيته أنتوني بلينكن، وهو في تلّ أبيب، بأنّه موجود هناك بصفته يهودياً كما هو وزيرٌ لخارجية الولايات المتّحدة.

احتكار القرار الدولي المتّصل بالمسألة الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي هو الذي يحول دون تحويل المواقف المتعاطفة مع فلسطين في بلدان مختلفة، في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، فعلاً ملموساً وضاغطاً على المحتلّ.

ثمّة جانب في الأمر لا يقلّ أهمّيةً، هو غياب الموقف العربي المُوحّد تجاه المسألة الفلسطينية. لقد وجدنا دولاً عربيةً تُسارع إلى التطبيع مع إسرائيل، في خروج حتّى على المواقف العربية المُوحّدة سابقاً، والقاضية بأنّه لا اعتراف بإسرائيل قبلَ قيام دولة فلسطينية مستقلّة، وهو الهدف الذي نأى أكثر فأكثر اليوم، لشعور إسرائيل بأنّ يديها باتتا طليقتين أكثر ممّا كانتا عليه.

من أكثر الأمور مدعاةً للحنق ترويج أنّ المُستهدَف إسرائيلياً تنظيمات الإسلام السياسي، ممثّلةً خاصّةً بحركة حماس في غزّة، وبحزب الله في لبنان، وبصرف النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع هذه القوى، لنعد إلى ما قاله نتنياهو في خطابه أول من أمس، عن السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عبّاس، رغم أنّ هذه السلطة شريكةٌ إسرائيل في اتفاقية أوسلو (1993) سيئة الصيت. أكثر من ذلك، لنعد إلى أنّ العدوان الإسرائيلي على فلسطين ودول عربية أخرى بدأ واستمرّ في زمن لم تكن قوى الإسلام السياسي العربي في صورتها الراهنة قد ظهرت، حدث هذا في 1948، وفي عدوان 1967، الذي احتلّت فيه إسرائيل الضفّة وغزّة وسيناء والجولان وأراضٍ من الأردن، وحدث هذا في اجتياح إسرائيل لبنان عام 1982، واحتلال أراضيه، مُستهدِفةً المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، وهذه الأخيرة بالذات هي من أطلق «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»، قبل تكوّن حزب الله بسنوات... نخلص إلى أنّ المستهدف إسرائيلياً هو بسط السيطرة على الأرض الفلسطينية، كاملةً، وانتهاك السيادة الوطنية العربية، وليس «حماس» أو حزب الله وحدهما.

الأردن ومآزق الخيارات الاستراتيجية

محمد أبو رمان

بصورة تهكّمية أجاب الضيف الأميركي (باحث وسياسي) عن سؤال منطقي لسياسي أردني، تعليقاً على إقرار الضيف بأنّ إدارة الرئيس دونالد ترامب (إن عاد إلى الرئاسة) تُقلّل من أهمّية الأردن الاستراتيجية للولايات المتّحدة، وفي الوقت نفسه، لا يُتوقّع أن تحمل إدارة كامالا هاريس (إن نجحت في انتخابات الرئاسة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2024) أيّ آمالٍ جديدةٍ لعملية السلام، ولن تكون نقطةً تحوّل كبيرةً في مسار الأوضاع المتدهورة في المنطقة. سأل السياسي الأردني عما إذا كان على الأردن التفكير في خيارات استراتيجية أخرى (في ندوة مغلقة في معهد السياسة والمجتمع في عمّان)، فجاء جواب الضيف: أيّ خيارات؟ هل هي قوات الحشد الشعبي التي تعمل على تهريب المخدّرات وتهديد أمن الأردن الوطني في الشمال، أم إيران التي تريد السيطرة على المنطقة؟! ما خياراتكم الأخرى إن جاءت إدارة ترامب إلى الحكم؟

بالرغم من الصيغة الاستفزازية لحديث الضيف، هنالك جانبٌ مهمّ من الواقعية السياسية في كلامه، وربّما هذا ما نجده في صميم الأسئلة الاستراتيجية المطروحة (أردنياً) اليوم. والسؤال الأول المهمّ: ماذا لو عاد دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، وهو الذي لم تكن علاقته بالملك عبد الله الثاني ودّية خلال الفترة الأولى؟ ...والأكثر أهمّيةً أنّه (كما ذكر السياسي الضيف) لا يعير اهتماماً للأردن، ويعتقد أنّه يمكن أن يستمرّ في مشروع «السلام الإقليمي»، الذي بدأه (في المرحلة الأولى) عبر الاتفاقات الإبراهيمية، وتطوير تحالف إسرائيلي - عربي، وهي التصوّرات الاستراتيجية التي كان يتحفّظ عليها الأردن، وسيكون أكثر تحفّظاً اليوم مع العدوان الإسرائيلي على غزّة وجنوب لبنان والضفّة الغربية. الأكثر خطورةً ممّا سبق، أنّ رهان بنيامين نتنياهو، ومعه اليمين الإسرائيلي، أن يدعم ترامب خططهم لتوسيع إسرائيل كما وعد، ما قد يعني السيطرة على أجزاء أخرى من الضفّة الغربية، وتوسيع الاستيطان، والقضاء على حلم الدولة الفلسطينية نهائياً، وما هو مطروح هنا (في دوائر مغلقة من اليمين الأميركي - الصهيوني) صيغتان: الأولى روابط القرى والبلدات الفلسطينية مع السيطرة على مناطق واسعةٍ من الضفّة الغربية، وتقطيع أوصالها، وأخذ مناطق (ج) والاستيلاء عليها، والثانية (وقد تكون مكمّلة للأولى) إلغاء الكيانية السياسية الفلسطينية، وتحميل الأردن الدور الأمني في الجانب الأمني الإسرائيلي (وهذا الدور طُرح على الملك عبد الله الثاني ورفضه خلال مرحلة ترامب الأولى)، وكان خطاب الملك واضحاً في الجمعية العامة الأسبوع الماضي عندما أكّد أنّ الأردن لن يكون وطناً بديلاً للفلسطينيين). يبقى الرهان على موقف إدارة الديمقراطيين، بخاصّة السعودية، التي أعلنت تشكيل تحالفٍ دوليٍّ لإقامة دولة فلسطينية، ورفضت الدخول إلى مسرح التطبيع من دون إقامة دولة فلسطينية، وإيقاف الحرب في غزّة، فيما إذا كانت ستتقدّمك بمواقف صلبة في حال عودة ترامب أو لا.

عن سلام فلسطين والدبلوماسية القطرية

أمجد أحمد جبريل

حملت كلمة أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (2024/9/24)، جملةً من الرسائل السياسية والقانونية والإخراجية، التي تعكس سياسة الدوحة تجاه القضايا العربية والدولية عموماً، وتجاه قضية فلسطين خصوصاً.

وبغية تحليل دلالات هذه الكلمة، وسياقاتها الأوسع المتعلّقة بسياسة قطر تجاه قضية فلسطين إجمالاً، وجهود الوساطة القطرية في حرب غزّة الراهنة على وجه التحديد، ثمّة أربعُ ملاحظات؛ أولاها محورية القضية الفلسطينية في الكلمة (والخطاب الدبلوماسي القطري عموماً)؛ كما يتّضح من استهلالها هذه الكلمة بموضوع حرب غزّة، واستئثار تطورات قضية فلسطين وسبل حلّها «حلاً عادلاً»، بنحو ثلثَي الكلمة (18 فقرة، في مقابل 9 فقرات لكل القضايا الأخرى)؛ إذ أكّد أمير قطر أنّ «قضية فلسطين عصيّةٌ على التهميش»، على الرغم من التقاعس الدولي في حلّها، وتمادي الاحتلال الإسرائيلي في فرض الأمر الواقع على الشعب الفلسطيني والعالم بأسره، ولا سيّما في ظلّ حرب غزّة الوحشية، التي اطلقت «رصاصة الرحمة على الشرعية الدولية».

وعلى الرغم من التزام خطاب قطر اللغةَ السياسية الدبلوماسية القانونية، وكذا مقتضيات دور الوسيط النزيه، جرى تسمية الأمور بمسمّياتها، عبر مصطلحات دقيقة (واضحة)، وتوصيف حرب غزّة الراهنة بـ«العدوان الأشدّ همجيةً وبشاعةً، والأكثر انتهاكاً للقيم الإنسانية والمواثيق والأعراف الدولية. إنّها جريمة إبادة بأحدث الأسلحة لشعب مُحاصَر، في معسكر اعتقال، لا مهرب فيه من وابل القنابل، الذي تلقيه الطائرات».

تتعلّق الملاحظة الثانية بالوساطة القطرية، والسعي لوقف العدوان على غزّة وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين؛ إذ تمّ تأكيد أربع رسائل في هذا الصدد؛ إبراز أنّ «الوساطة والعمل الإنساني، هما خيار قطر السياسي الاستراتيجي، على المستويَين الإقليمي والدولي»؛ نجاح الوساطة القطرية المصرية الأميركية بعقد اتفاق هدنة إنسانية (24-2023/11/30)، أسفر عن تبادل 240 أسيراً فلسطينياً في مقابل 109 محتجزين إسرائيليين، فضلاً عن زيادة الشحنات الإغاثية لأهالي قطاع غزّة؛ تأكيد استمرار دعم قطر دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، التي لا يمكن الاستغناء عنها، على الرغم من الافتراءات الإسرائيلية ضدّها، إذ ترغب دولة الاحتلال (عبر استهداف الوكالة وتشويه صورتها) في تصفية قضية اللاجئين، من دون حلّ قضية فلسطين؛ استمرار جهود الدوحة في التوسّط لحلّ النزاعات بالطرائق السلمية، رغم تصاعد التحدّيات ومحاولات العرقلة، وما تعرّضت له دولة قطر من افتراءات وتشكيك في نيّاتها من ممارسة أدوار الوساطة وبذل المساعي الحميدة لحلّ الصراعات. تتعلق الملاحظة الثالثة بوضوح موقف الدوحة في تحميل إسرائيل والمجتمع الدولي تبعات حرب الإبادة على غزّة، وتذكير العالم بعد مرور عام من الحرب، بأنّه «لم يعد ممكناً الحديث عن حقّ إسرائيل بالدفاع عن نفسها في هذا السياق، من دون التوقّف في تبرير الجريمة»، ولا سيّما مع استحالة ادّعاء أيّ مسؤول جهله بالحقائق، في ظلّ صدور العديد من تقارير المنظمات الدولية بشأن «قصف المدارس والمستشفيات واستخدام الغذاء والدواء سلاحاً». وإلى ذلك، كان لافتاً إدانة قطر اغتيال إسماعيل هنيّة، «أوّل رئيس وزراء منتخَب لفلسطين»، إضافة إلى انتقاد تداعيات السياسات الدولية في تجاهل الحلّ العادل لقضية فلسطين، واستمرار بعض الدول العودة إلى حلول لإدارة غزّة بعد الحرب من منطلقات تخدم أمن الاحتلال، وليس أمن الرازحين تحته، وإجترار «النهج الذي يريد تفصيل المنطقة كلّها على قياس إسرائيل، ويبحث عن طرق التفافية لتجنّب إنهاء الاحتلال، وفرض حكم شعب على شعب آخر بالقوة».

وبدلاً من ذلك، نبّه أمير قطر الدول الكبرى «ذات القدرة على التأثير في سير الأحداث» إلى ضرورة وقف الحرب، والتوجّه إلى الحلّ العادل لقضية فلسطين، وهو زوال الاحتلال وممارسة الشعب الفلسطيني حقّه في تقرير المصير. وعلى الرغم من أنّ حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة لا يُنهي الاحتلال، ولكنّه «يرسل رسالة إلى حكومة اليمين المتطرّف الضالعة في تحدّي الشرعية الدولية بأنّ القوة لا تلغي الحقّ».

وأخيراً في التحليل، كان لافتاً في الكلمة، تكرار مصطلح «الحلّ العادل لقضية فلسطين»، في مقابل غياب مصطلح «حلّ الدولتَين»، وتأكيد استمرار مساعي الدوحة بالتعاون مع الشركاء الدائم في غزّة، وإطلاق الأسرى والمعتقلين، والتوجّه إلى مسار الحلّ العادل وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وحصول الشعب الفلسطيني على كل حقوقه المشروعة، وفي مقدّمتها دولة قطر إلى إدخال مصطلح «الحلّ العادل لقضية فلسطين»، في الخطاب الدبلوماسي الإقليمي والدولي، ما يُؤكّد أمرَين مهمّين؛ أحدهما استمرار الحاجة الدولية والإقليمية إلى أدوار الوساطة والجهود الدبلوماسية، على الرغم من تعقّد هذه الجهود والمساعي، عندما تكون إسرائيل طرفاً في أيّ أزمة إقليمية، في ظلّ سياساتها المتواترة، في العرقلة والتخريب والتعقيد والتصعيد والمناورة، بالتوازي مع تجاهل تلّ أبيب المتكرّر أبسط مقتضيات القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. والآخر استمرار سياسة الدوحة في دعم قضية فلسطين، وتأكيد الرؤية القطرية في حلّ الصراعات، عبر الدبلوماسية والحوار والتفاوض، والعمل على نزع فتيل الأزمات الإقليمية، في محاولةٍ لكبح جماح السلوك الإسرائيلي، الذي يحظى بدعم أميركي هائل، في ظلّ صمت دولي وعربي شبه مطبق)، في مرحلة انتقالية خطيرة يمرُّ بها النظامان الدولي والإقليمي، الأمر الذي يضع الجميع على مفترق طرق حقيقي، فإمّا أن ينتصر انصار مقاربة «التهدئة الإقليمية» وأدوات الحوار والدبلوماسية والوساطة، وإمّا أن ينتصر أنصار اليمين الإسرائيلي المتطرّف، وداعموه من القوى الدولية الراغبة في إشعال (تأجيج) الحروب، بغية زيادة تصدير السلاح والتقنيات العسكرية، وإبرام الصفقات وإعادة ترسيم الخرائط، وإعادة صياغة موازين القوى الإقليمية والدولية، انطلاقاً من إقليم الشرق الأوسط، في دورة أخرى تتجاهل دروس التاريخ وأحكامه.

(كاتب فلسطيني في إسطنبول)

> تجاوزت الدوحة منطق «الوساطة الإنسانية»، وتقديم «الإغاثة الطارئة»، ووسّعت نطاق حركتها لتكريس نشاط دبلوماسي يدعم قضية فلسطين

كاريكاتير

كارتون موقعنت

الهجرة وقميص عثمان

سلام الكواكبي

بعد أن حصل تحالف أحزاب اليسار في فرنسا على المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية أخيراً، وحاز الأغلبية النسبية في الجمعية الوطنية، متقدّماً على أحزاب اليمين واليمين المُتطرّف (حلّت ثانيةً وثالثةً)، سجّل الرئيس إيمانويل ماكرون استخفافه بالعملية الانتخابية ونتائجها، رافضاً تسمية مَنْ اقترحه تحالف اليسار مُرشّحاً لرئاسة الحكومة المقبلة، في المقابل، اختار الرئيس الفرنسي تسمية أحد عتاة رموز اليمين الديغولي، من أعضاء حزب الجمهوريين، المفوّض الأوروبي السابق ميشيل بارنييه، للتصدّي لمهمّة تأليف الحكومة، التي أعلنت أسماءً تشكيلتها خلال الأيام القليلة الماضية.

وقد ضمّت التشكيلة الوزارية الجديدة عدداً كبيراً من الوزراء ووزراء الدولة. ولقد شكّل اليمين الديغولي، وهو الذي سجّل أدنى النتائج في الانتخابات التشريعية، العدد الأكبر منهم، تلاه أعضاء من حزب الرئيس ماكرون المسمّى حزب النهضة، وأخيراً أعضاء في أحزاب يمينية صغيرة وكتلة الوسط، أبرزهم وزير الداخلية الآتي من أقصى يمين الديغوليين، الذي عُرف عنه مواقفه الرجعية فيما يتعلّق بالملفّات الاجتماعية، كما مواقفه المُتطرّفة فيما يخصّ مسألة الهجرة. عضو مجلس الشيوخ برونو روتايو كُلّف باكثر الحقائب السيادية أهمّية، وهي وزارة الداخلية، وبدا أنّ تسييمه جاءت استجابةً شعبوية لما يطرحه اليمين المُتطرّف بشأن مسائل الهجرة والجوء والأمن. ولقد استهلّ عمله بإطلاق التصريحات النارية المتعلّقة بملفّ الهجرة، وربطها بالانفلات الأمني، وبتهديد وظائف المواطنين الفرنسيين. روتايو هذا يخلف جيرالد دارمنان، الذي كان بضاهيه حدّةً بالتعامل مع مسألة الهجرة، وصولاً إلى التهكّم على المبينة المُتطرّفة، رئيسة حزب التجمّع الوطني مارين لوبان، معتبراً أنّ موقفها من الهجرة والمهاجرين ليس بالشدّة المطلوبة، ووصفها بـ«المائعة». والمُلفتُ أنّ دارمنان أشار، للمرّة الأولى، في أثناء مراسم التسليم في باحة الوزارة، إلى أنّ اسمه الكامل هو جيرارد موسى دارمنان، فهو من أصول جزائرية. مضيفاً أنّ اسم موسى قد خرج من أوراقه، لأنّه كان ليحرمه من تبوّؤ منصبه. وفي ذلك إشارة مستغربة منه إلى عنصرية بنيوية في المشهد الفرنسي لطالما نفى وجودها أثناء تولّيه منصبه، وهو بذلك يبدو وكأنّه يبحث عن التمايز عمّن حلّ مكانه في المنصب. وبالتالي، فمن المحتمل أن دارمنان الطموح سياسياً، الذي لم يحصل على موقع وزير الخارجية في الحكومة الجديدة، كما كان يتمنّى، ينظر بطرف عينه إلى موعد الانتخابات الرئاسية المقبلة سنة 2027.

لقد أجمع المراقبون على أنّ قانون الهجرة، الذي صدر في عهد وزير الداخلية السابق جيرالد موسى دارمنان سنة 2023، كان من أكثر القوانين الناظمة لهذا الملفّ تشدّداً في تاريخ فرنسا الحديث. ولقد اعتبر دارمنان حينها أنّ الهجرة إلى فرنسا تكاد تكون «تسونامي» قد يُهدّد استقرار المجتمع المحلّي. وبالتالي، فقد وضع من خلال القانون المتشدّد هذا الأسس الضرورية للنظر والتعامل مع هذه الظاهرة بتشكيك دائم، كما اعتبارها ظاهرةً غير شرعية من المُفترض التصدّي لها عبر سياسات حكومية صارمة. ولقد برز تأييد اليمين المُتطرّف قانون الهجرة هذا خلال جلسات النقاش التي خُصّصت له في الجمعية الوطنية. من خلال الدراسات والإحصاءات الرسمية والمدقّقة، شهدت فرنسا نموّاً مستداماً (يبقى متواضعاً) في عدد سكّانها من المهاجرين، مقارنةً بجيرانها الأوروبيين. كما أثبتت الدراسات الاقتصادية والديموغرافية أنّ هذه الهجرة الضعيفة حجماً لم تُشكّل يوماً عبئاً على الإدارة المالية العامة، كما أنّها لم تمثّل أيّ نوع من التهديد للمحلّيين من العمّال، ومن الموظفين، في القطاعات كافّة من حيث الوظيفة والأجور. وعلى العكس من ذلك، فقد ساهم المهاجرون في تلبية احتياجات سوق العمل من الأيدي العاملة المُؤهّلة وغير المُؤهّلة. فالهجرة إذاً تبدو عاملاً مهمّاً للنموّ والإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية في المدينين القصير والطويل. وفي إطار الهجرة المُؤهّلة نسبياً، فإنّ تأثيرها الإيجابي على الإنتاجية، المرتبط بتكامل المهارات، يصبح أكثر أهمّيةً عندما يأتي الأفراد من خلفيات ثقافية وتعليمية متنوّعة. وبالتالي، فإنّ الهجرة المُؤهّلة والمتنوّعة، سواء من حيث مكان الميلاد أو التدريب، تُشكّل رافعةً مهمّةً للإنتاجية. ويستمر ملفّ الهجرة في إثارة الجدل سياسياً وأمنياً، كما في التحريض على تعزيز مراقبة الحدود، كما فعلت ألمانيا أخيراً. وفي هذا الجو السديمي، يقتل شابٌّ مغربي فتاةً جامعيةً بعد اعتصابها، فيقفز جميع اليمين (بمُتطرّفيه ومعتدليه) على هذا الحادث، إمعاناً في ربط مسلسلَي الهجرة والأمن.

(كاتب سوري في باريس)

> شهدت فرنسا نموّاً مستداماً (متواضعاً) في عدد سكّانها من المهاجرين، مقارنةً بجيرانها الأوروبيين

المنظومة التربوية في تونس لا تتغيّر بمرسوم

سالم لبيض

لم يُشِر المرسوم المتعلّق بتنظيم المجلس الأعلى للتربية والتعليم، الصادر عن الرئيس التونسي قيس سعيّد يوم 16 سبتمبر/ أيلول الجاري، في سياق انتخابي لا يخلو من دوس مهام مجلس نواب الشعب، إلى فكرة الإصلاح التربوي، ولم يذكر كلمةَ الإصلاح البتّة. وهو محقّ في ذلك، فالإصلاح عادةً ما يكون جزءاً من مشروع وطني مجتمعي شامل، تُوضع له تصوّرات واستراتيجيات وأُطُر، ويحظى بإجماع وطني على أرضية الاستقرار السياسي والاعتراف بشرعية من يحكم لفترة لا تقلّ عن خمس سنوات، فترصد له الحكومات الأموالَ الكافية من ميزانية الدولة وقوانينَ المالية، وتكون فيه الأولوية لترسيخ هُويّة المجتمع وقيمه الثقافية وفكرة الاعتزاز الوطني لدى الناشئة (التربية)، وتمكين تلك الناشئة من أرقى التقنيات والتكنولوجيا، ومن اللغات الأجنبية، بعد التمكّن من اللغة الوطنية وآدابها وفنونها، ومختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية (التعليم). وتبقى بالتجارب الناجحة أوروبياً وأسيوياً، يمكن للمنظومة التربوية والتعليمية التونسية أن تتخلّى تدريجياً عن طابعها النظري الغالب، وتأخذ أبعاداً عملية ومهنية وتطبيقية وفق مقتضيات سوق الشغل (المحلّية والعالمية) ضمن التمشي الآتي:

أولاً، إحداث منظومة تعليمية تقوم على إعطاء الأولوية للتعليم الصناعي – التكنولوجي، تنطلق مع المرحلة الإعدادية، وتنتهي بحصول التلاميذ على الشهادة الثانوية، الصناعية والتكنولوجية، التي تمكّنهم من الاندماج المُبكر في سوق الشغل، يتوجّه إليها 70% ممّن ينهون تعليمهم الابتدائي، التكوين النظري فيها يقتصر على 40% من الزمن المدرسي، وما تبقّى من الوقت يُخصّص للتربصات واعمال الخبرة بالتعاقد، إلزامياً مع الشركات والمؤسّسات المُتخصّصة الخاصّة، ونظيراتها الراجحة، بالنظر إلى الدولة. ثانياً، يتوجّه 30% من التلاميذ، بعد الحصول على شهادة البكالوريا، إلى الشُعب العلمية (العلوم الصلبة) والطبية والهندسية والمعلوماتية والاقتصادية والمالية والقانونية والآداب والعلوم الإنسانية والفنون، بحسب ترتيبهم على مستوى المُعدّلات، وما تُوفّره سوق الشغل المحلية من فرص. جاء مرسوم إحداث المجلس الأعلى للتربية والتعليم خالي الوفاض هزيل المبنى والمعنى، لا يعكس رؤيةً وطنيةً للمسألة التربوية وقضايا التعليم الشائكة، ولا كيفية النهوض بها، وهو في حقيقته وثيقةٌ فنّية مليئة بالحيثيات القانونية، وبالتفاصيل الترتيبية، ليُمثّل انعكاساً للتمثّلات السياسية لسلطة 25 يوليو (2021)، وصاحبها الرئيس قيس سعيّد، الذي لا يُعارَض له على نفس واحد يشرح فيه للنُخَب الوطنية، وللرأي العام الواسع، فهمه للتعليم ومشروعه الثوري، إن كان له مشروع، سوى تذمّره في أكثر من مناسبة من الذكاء الاصطناعي، الذي سيكون له القول الفصل في طبيعة العملية التعليمية، ووعده الانتخابي، المُبشّر بأن مدى أكثر من عشر سنوات بإحداث المجلس الأعلى للتربية والتعليم من دون تفصيل القول فيه أو الاستئناس بالنصوص والتجارب المُقارنة، يمكن وصف المجلس الجديد بـ«الخليط» من «جلسة العمل الوزارية» الدورية، رغم علاقة بعض الوزراء الثانوية بالمسألة التربوية، التي يحضرها وزراء التربية والتعليم العالي والتشغيل والتكوين المهني والأسرة والطفولة وكبار السنّ والشباب والرياضة والشؤون الدينية والشؤون الثقافية، ومركز للدراسات أو مجموعة تفكير مكوّنة من فريق من الخبراء وهيئة تقييم، لا صفةَ تقريرية له، ولا سلطةَ حقيقية يتمتّع بها في المجالين التربوي والعلمي، فهو مُجرّد جهة استشارية وظيفتها إبداء الرأي وفق صريح الفصل الـ 135 من دستور 2022، يرفع تقارير لرئيس الجمهورية، ولرئيس مجلس النواب ونظيره رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم، وستكون تلك التقارير عبارةً عن مجلّدات فخمة تكلفة طباعتها باهظة تصلح لتزيين رفوف مكاتب أصحاب السلطة، فقط، مضامينها مُرضية لأنا الحاكمة، لكنّها لا تصلح للقراءة وتعميم الفائدة، ولا يمكن ترجمتها عملياً مجموعةَ من الخطط والاستراتيجيات التربوية، على غرار تقارير كثيرة تُقدّم سنوياً إلى رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة، وتُوأد مباشرةً بعد الاحتفالات والتقاط الصور الجماعية. وظيفة المجلس الجديد المتمثّلة بأعمال الخبرة والتقييم هي من صميم اختصاص وزارة التربية، ولدى هذه الوزارة تراسانةٌ من النصوص وأعمال الخبرة والتقييم (بحوث ودراسات وتقارير) والبيداغوجي (التربوي)، وفي مستوى التكوين والتقييم والامتحانات والمناظرات وملاءمة تلك المنظومة للحاجات الوطنية والتطوّرات العالمية، بعد مراجعة أهدافها الكبرى وغاياتها المنشودة. لكنّ الرجل اختار احتقار هذا المجلس، وسارع إلى إصدار مرسوم لا مبرر لتسريع إصداره، بغية الاستحواذ والتكفير عن ذنب عدم الإيفاء بوعد انتخابي الزم به نفسه قبل خمس سنوات، يستبطن لهفةً انتخابيةً لاستقطاب جمهور أهل التربية والتعليم، أغلبه صار على قناعة بأنّ المسألة التربوية ليست من أولويات سعيّد وفريق حكمه. وإذا لم يتحوّل هذا المرسوم إلى نصّ مهجور، مثل نصوص أخرى عديدة طوباوية، من ورائها نزوات فردية وتصوّرات هلامية بعيدة البعد كلّه عن متطلّبات الحياة العامّة، فإنّه سيؤسّس لهيكل مفرغ سيكون مثالاً آخر لهدر المال العام والوظائف الوهمية، مآل أولى أن يُنفَق على المؤسّسات التعليمية التونسية الأساسية والثانوية التي تعاني من العوز الللوجستي الذي يبلغ أحياناً درجة العجز عن توفير أبسط لوازم العمل وأدواته، ووظائف يمكن صرف مُخصّصاتها المالية في دمج فئات التدريس الهشّة (الأساتذة والمعلمون النواب) ومزيد من انتداب المدرّسين ومختلف مكوّنات الإطار التربوي، خصوصاً أنّ المؤسّسة التونسية في حاجة إلى آلاف المدرّسين سنوياً لا يُنتدب منهم إلا العددُ القليل.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

> لا يتغيّر واقع التربية والتعليم بتونس بمرسوم، بل بفكرة «إصلاحية» شاملة، يكون فيها التربوي الوجه الآخر للمشروع السياسي

على غرار ما بات يعرف بمدرسة الخد (وزير التربية منصر الرويسي 2002)، كان على الرئيس سعيّد أن يتقدّم إلى مجلس نواب الشعب بقانون توجيهي جديد يُترجم مشروعه الإصلاحي، يُناقش علناً بعد الاستماع إلى الأطراف المعنية بالعملية التربوية والتعليمية، ويتمّ تناوله بالتوازي في وسائل الإعلام والاتصال، وفي المنتديات السياسية والفكرية والأكاديمية، فيكون التونسيون على بيّنة من محتوياته وآفاقه، وما يحمل من إمكانات النجاح أو الفشل، خصوصاً أنّ قوى المجتمع السياسية والمدنية والجامعية كافةً تُقرّ بوصول المنظومة التربوية التونسية السائدة مرحلةَ ضرورة التغيير الجذري والتجديد العلمي والبيداغوجي (التربوي)، وفي مستوى التكوين والتقييم والامتحانات والمناظرات وملاءمة تلك المنظومة للحاجات الوطنية والتطوّرات العالمية، بعد مراجعة أهدافها الكبرى وغاياتها المنشودة. لكنّ الرجل اختار احتقار هذا المجلس، وسارع إلى إصدار مرسوم لا مبرر لتسريع إصداره، بغية الاستحواذ والتكفير عن ذنب عدم الإيفاء بوعد انتخابي الزم به نفسه قبل خمس سنوات، يستبطن لهفةً انتخابيةً لاستقطاب جمهور أهل التربية والتعليم، أغلبه صار على قناعة بأنّ المسألة التربوية ليست من أولويات سعيّد وفريق حكمه. وإذا لم يتحوّل هذا المرسوم إلى نصّ مهجور، مثل نصوص أخرى عديدة طوباوية، من ورائها نزوات فردية وتصوّرات هلامية بعيدة البعد كلّه عن متطلّبات الحياة العامّة، فإنّه سيؤسّس لهيكل مفرغ سيكون مثالاً آخر لهدر المال العام والوظائف الوهمية، مآل أولى أن يُنفَق على المؤسّسات التعليمية التونسية الأساسية والثانوية التي تعاني من العوز اللوجستي الذي يبلغ أحياناً درجة العجز عن توفير أبسط لوازم العمل وأدواته، ووظائف يمكن صرف مُخصّصاتها المالية في دمج فئات التدريس الهشّة (الأساتذة والمعلمون النواب) ومزيد من انتداب المدرّسين ومختلف مكوّنات الإطار التربوي، خصوصاً أنّ المؤسّسة التونسية في حاجة إلى آلاف المدرّسين سنوياً لا يُنتدب منهم إلا العددُ القليل.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

الشهيد حسن نصر الله

معن البياري

النبأ ثقيل، لكنه غير مفاجئ. وقعه قاس، لكنه عادي بعض الشيء. لم يستبعد حسن نصر الله يوماً أن ينال منه العدوّ. لا لأنه زعيمٌ وقائدٌ، بل لأنه يعتنق محاربة دولة الاحتلال بمنزلة العقيدة. والدولة هذه، عديمة الأخلاق، تخاف كل الذين من هذه القماشة. ترمي على موقع في الضاحية الجنوبية في بيروت 80 قنبلةً زنة كل منها طن على مقرّ صادف أن نصر الله كان فيه مع جمع من رفاقه. وهذا لا يعني إلا شيئاً واحداً، أن هذا الرجل، بمن يقود وما يمثّل، وفي زمن الانكشاف العربي المريع، مقلق لكل الإسرائيليين. يريد هؤلاء أن ينامُوا بوداعة، أن يطمئنوا على سلامتهم. والإسرائيلي خائف بطبيعته، فكيف إذا أُضيف إلى هذا أن شخصاً اسمُه حسن نصر الله لا يشغله شيء إلا أن يضاعف هذا الخوف. وعندما تسمّي الدولة القلعة، المذعورة والقوية في آن، جريمة قتل حسن نصر الله بكل تلك القذائف، عملية «ترتيب جديد»، فإنها تعِد كل «مواطنيها» بجديد، بعد إزاحة هذا الرجل، عنوانه الأمن والأمان. أتعب حزب الله، منذ يومه الأول، إسرائيل التي هزمها حقاً في إجبارها على الانسحاب من أراضٍ في الجنوب اللبناني كانت تحتلّها. أتعبها في غير منازلة، وإن لا يتغافل إلا أحمق عن كثير أحدثته دولة البغي في لبنان، من جرائم تدمير وقتل وتهديم، فلدى هذا العدو قوّة صاروخية من الأكثر تفوقاً في العالم، وقدرات استخبارية وتقنية لا تُجارى. وليس المقام هنا للتورط في جدل النصر والهزيمة، فهذا له موضع آخر، وإن في الوسع أن يُحسم أن إسرائيل أحرزت انتصاراتها بالجرائم التي لا سقوف لها لانعدام الأخلاق في غضونها.

رحم الله حسن نصر الله الذي يُربك كل من يحاول قراءته، لا يمنّ عليه أحد عندما يسمّيه شهيداً، ولا يكذب من يراه ظلّ نصير فلسطين، يكفيه، أنه ورفاقه في حزب الله، أخذوا قراراً بإسناد غزة وأهلها، أي بإشغال العدو المعتدي بجبهة مقلقة في الشمال، وقضى في الأثناء، مئات الشهداء من المحاربين المجاهدين في حزب الله وفي نخبته، وكذا لبنانيين مدنيين عديدين. وكان الإسناد المشتهى من دول عربية لديها الإمكانات والجيوش والعلاقات مع العدو التي تم تنقطع. وهذه الضربات الاستخبارية والصاروخية باطنان القذائف في الضاحية الجنوبية وغيرها في لبنان التي ارتكبتها إسرائيل، أخيراً، بجنون مشهود، إنما كانت عقاباً جماعياً على الانتصار لغزة وشهدائها.

لا يريكنا حسن نصر الله في هذا الموضع الذي كان اسماً ملحمياً مضيئاً في جلجلة الموت المديد ضد العدو الإسرائيلي الذي لم يرعو يوماً، وإنما يريكنا في

عن الأهداف الإسرائيلية الأميركية في لبنان

لميس أندوني

بغضّ النظر عن التباينات بين واشنطن وتل أبيب، ما نشهده هو حرب مشتركة ضد لبنان، فالاختلافات المُعلَنة تكتيكية، إذ يخشى البيت الأبيض «تهوّر» رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بتصعيد أوسع يجرّ المنطقةَ إلى حربٍ واسعةٍ ومفتوحةٍ تُهدّد المصالح الاستراتيجية لأميركا، ومستقبل إسرائيل نفسها. الأكثر أهميةً، أنّ أميركا شريكةٌ في الحرب، أكان بدعمها العسكري والاستخباراتي للجيش الصهيوني، أو بدفاعها عن العدوان الإسرائيلي، وبتوظيفها الإرهاب الإسرائيلي ضدّ المدن والقرى اللبنانية، لفرض استسلام لشروطها، التي حاول مبعوثها عاموس هوكشتاين تحقيقه خلال أشهر من المفاوضات في لبنان.

ليس مهمة مبعوث شؤون الطاقة هوكشتاين تقنيّةً، وإنما كانت (وما تزال) سياسيةً أمنيةً بامتياز. فإعادة ترسيم الحدود بين إسرائيل ولبنان، ومنح إسرائيل حوض كاريش للغاز الطبيعي، وفقاً لاتفاقيةٍ وافقت عليها الحكومة اللبنانية (للأسف)، لم تكن إلّا تمهيداً للهدف الأكبر من انسحاب حزب الله إلى شمال نهر الليطاني، وبالتالي جعل المدن والقرى جنوب الليطاني «منطقةً عازلة»، وفصلها عملياً عن الدولة اللبنانية، بما يخدم الاستراتيجية الأميركية في تفكيك حزب الله، وتقويض النفوذ الإيراني، وتوسيع حلقة التطبيع العربي الإسرائيلي. أيّ أنّ أهداف هوكشتاين (المجاهر في إخلاصه لإسرائيل، على حسابه في منصّة إكس)، لا تختلف عن أهداف الحرب الإسرائيلية على لبنان، بما يخدم الاستراتيجية الأميركية في لبنان والمنطقة. فتصفية القضية الفلسطينية تتطلّب «استئصال» أيّ مجموعة مقاومة، كما كان الهدف من الحرب الإسرائيلية على لبنان في عام 1982، من أجل حرمان منظّمة التحرير الفلسطينية من نقطة انطلاقة للحركة التحرّرية الفلسطينية من أيّ نقطة قريبة من الدولة الصهيونية. ولكن ما طرأ من تغيير أنّ حزب الله مدعوم بشكل مباشر من إيران، وما توفّره له من أسلحة لم يحلم المقاومون الفلسطينيون بالحصول على مثلها.

لأميركا حالياً هدف آخر، لم يكن واضحاً في عام 1982؛ فوضع يد إسرائيل على أحواض الغاز الطبيعي في المنطقة جعلها دولةً رئيسيةً مصدّرةً للغاز الطبيعي. وابتدأ تنفيذ الخطّة بالضغط الأميركي على الأردن، وبتوقيع الأخير اتفاق مرور خطّ الغاز الإسرائيلي (المنهوب من الفلسطينيين) عبر أراضيه. فواشنطن لا ترى دول المنطقة إلّا أدواتٍ لتنفيذ مشاريعها، فلا احترام لسيادة ولحقوق الشعوب في الحفاظ على ثرواتها الطبيعية، واستراتيجيتها في خفض اعتماد أوروبا على الغاز الروسي والإيراني أدخلت بُعداً جديداً في دعم العدوان الإسرائيلي على لبنان. ولذلك نرى واشنطن تتغاضى عن ترويع وقتل المدنيين بالمئات، ونخشى أن يصل العدد إلى الآلاف. فالأهداف الأميركية والإسرائيلية تتطلّب تهجير قسم من أهل الجنوب اللبناني، ليس فقط لضرب القاعدة الشعبية لحزب الله، بل لفرض منطقةٍ عازلةٍ، وتنازل لبنان عن حصّة إضافية ممّا تحويه أرضه وبحره من غاز طبيعي، وأيّ مصادر أخرى. أي إنّ هناك عملية نهب لا تختلف عن العصر الكولنيالي، يوظّف احتلالاً مباشراً وغير مباشر لدولة شاء حظّها أن تكون على تماسٍّ مباشر بأرض فلسطين التاريخية.

يتشابه ما تفعله إسرائيل، بموافقة أميركية، مع ما يمارسه المستوطنون في الضفّة الغربية، وإنْ من منطلقات مختلفة، فتفريغ الأرض الفلسطينية هو جزء من المخطّط الصهيوني المُعلَن قديماً، والمتجدّد حديثاً، فلا يمكن انتصار المشروع الكولينالي العنصري الاستيطاني من دون تهجير الفلسطينيين، ومحاولة إبادتهم، كما يحدث في غزّة. الفرق هنا أنّه لا توجد نيّة مُعلَنة إسرائيلياً لنقل مستوطنين يهود وزرعهم في جنوب لبنان، فعلى الأقلّ هذا لا يبدو مقبولاً أميركياً. لكنّ عنجهية واشنطن، إضافةً إلى احتمال فوز الرئيس السابق دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة في نوفمبر/

> تتطلب الأهداف الأميركية الإسرائيلية تهجير أهل الجنوب اللبناني، لضرب قاعدة حزب الله الشعبية وتنازل لبنان عن حصّة إضافية من غازه الطبيعي

تشرين الثاني المقبل، يُبقيان الاحتمالات كلّها مفتوحةً. إعلان إسرائيل بصراحة عن أملها في أن تُؤدّي الضربات القوية، التي هزّت وطاولت عدداً كبيراً من قيادات حزب الله، إلى «فك الاشتباك» بين غزّة وساحة لبنان، يتوافق تماماً مع السياسة الأميركية. فمحاولات إسرائيل كلّها لإضعاف حزب الله باءت بالفشل، إلى أن جاءت عملية الاغتيالات غير المسبوقة من ناحية نطاقها وتوظيفها لأدوات التكنولوجيا الحديثة، فبدا أنّ الأمر أصبح قريب المنال، ولا تمانع أميركا في ذلك، فلديها سجلّ دموي حافل من اغتيال رؤساء دول ومناضلين من معارضيها، وكذلك إسرائيل التي دأبت (ومستمرّة) على اغتيالات قيادات ومثقّفين فلسطينيين، وسيلةً لإنهاء نضال التحرّر الفلسطيني.

المهم أنّ محاولة الفصل بين الجبهات والساحات كانت منذ بدء العدوان على غزّة في 7 أكتوبر (2023)، ونجاح حزب الله في إشغال الجبهة الشمالية، ممّا أدى إلى ترحيل مستوطني تلك المنطقة، بالرغم من النقد شديد اللهجة من كثيرين توقّعوا من الحزب هجوماً أكبر لإنقاذ غزّة وأهلها. النقد كان مفهوماً، ولكنّه غير واقعي؛ ليس لأنّ إيران (باستثناء دعم وتسليح حركتي حماس والجهاد الإسلامي، إضافة إلى الحوثيين وحزب الله) مُستعدَّة لأن تدخل في حرب مباشرة، فقط، ولكن أيضاً لأنّ حزب الله كان متردّداً في إدخال لبنان حرباً مع إسرائيل. ولكن هذا، كما ثبت، هو ما تريده إسرائيل التي لا تفهم غير لغة الحرب في فرض هيمنتها، وفي هذا تتقاطع مع أميركا التي تؤمن بالقوة العسكرية الساحقة والإرهاب لتحقيق انتصاراتها.

(إعلامية من الأردن)

تحوّل حزب الله من المقاومة إلى الردع

راتب شعبو

في تجارب حركات التحرّر كلّها، كان الفرق، التقني والمادّي والعسكري، لصالح البلد المُستعمِر. ليس التفوّق الإسرائيلي اليوم استثناءً، وإن كان الدعم الأميركي المباشر والصريح واللامحدود يزيد من هول الفارق الإسرائيلي. ولكن، لا تكمن مشكلة حزب الله في هذا التفوّق، على أهمّيته وأهمّية تبعاته، بل تكمن بالأحرى في مستوىً آخَرَ حاسم الأهمّية هو المستوى السياسي.

الانكشاف السياسي للحزب أشدّ خطورةً من الانكشاف التقني أو الأمني، أو لنقل إنّ ثقل الفارق التقني يصبح مُؤثّراً أضعافاً مضاعفةً مع وجود الفارق السياسي، الذي يميل لصالح إسرائيل، بما لا يقلّ عن الفارق التقني الواضح. الفارق السياسي الذي نتكلّم عنه هو بين موقعي الحكومة الإسرائيلية في المجتمع الإسرائيلي وحزب الله في المجتمع اللبناني. نتكلّم عن غياب المقبولية الوطنية العامة للحزب، لأنّه لم يعد يمثل ميلاً سياسياً عاماً في المجتمع الذي يتحرّك فيه، ولا يُشكّل نقطةَ التفاف داخلي كما يكون الحال عادة في عموم حركات التحرّر.

من أجل المقبولية الوطنية العامّة ينبغي أن يتوافر أمران لا يتوافران لدى حزب الله، وهما عمومية حركة التحرّر، أي إنّها تُعبّر عن المجتمع بالمعنيين العضوي (ألّا تكون فئويةً في جسدها ولا في مرجعيتها) والسياسي (ألّا تكون إقصائيةً وتسلّطيةً في علاقتها بالمجتمع). في حالة حزب الله، ونظراً إلى تكوينه الفئوي، يوجد مستويان من العلاقة بالمجتمع: الأول علاقته بمجتمعه المحلّي أو بيئته (المجتمع الشيعي اللبناني)، وهو في هذه العلاقة يمارس تسلّطاً مُعزّزاً بقيمة القضية (المقاومة والقضية الفلسطينية) التي يتكلّم باسمها، ولا يسمح بظهور الأصوات المُعارضة التي قد تتعرّض للإخماد بطريقة دمويّة. وتقديرنا أنّ منسوب هذا التسلّط يزداد كلما تراجع منسوب الحضور الفعلي للقضية لصالح متطلّبات سلطة الحزب، التي تتحوّل إلى ما يشبه سلطة دولة غير مُعلَنة. والمستوى الثاني علاقته بالمجتمع اللبناني العام بتركيبته السياسية والطائفية، التي تبغض حقيقة وجود الحزب فيها، لأنّه الطرف الذي يحمل السلاح الساحق، الأمر الذي يجعل منه طرفاً مسيطراً في التركيبة، وإن أظهر الحزب على الدوام انضباطاً جيّداً في استخدام السلاح في خلافات ومناوشات الداخل، ولم يسمح باستخدامه المباشر سوى مرّة واحدة (7 مايو/ أيّار 2008). في الحالتَين (ضمن المجتمع الشيعي وضمن التركيبة اللبنانية) يبدو أنّ الحزب بات يفرض نفسه بالقوّة أكثر ممّا يفرض نفسه بمشروعية سياسية مُستمدَّة من مشروعية القضية الوطنية. منذ زمن طويل، لم يعد حزب الله «المقاوم» يُعبّر عن التوجّه العام في المجتمع اللبناني. ويعتقد الكاتب أنّه كان كذلك حتّى ربيع عام 2000، حين فرض على الجيش الإسرائيلي الانسحاب من الجنوب اللبناني. المجهود القتالي الرائع للحزب في تلك الفترة، كان يُغطّي فئويته ومرجعيته. ولكنّه بعد ذلك دخل في مرحلة انحدار سياسي ترافق مع ميل الحزب أكثر إلى التمأسس والاقتراب أكثر من هيكلية الدولة وروحيتها، وما يرافق ذلك من ترهّل، ومن توضّع بيئةٍ صالحة للفساد، ولا سيّما أنّه يفتقر إلى اقتصاد ذاتي يسند قوته العسكرية، ما يجعله معتمداً على الخارج، وعلى أنشطة غير قانونية، وما يجعل بيئته عرضةً أكثر للاختراق كما أظهرت الأحداث المؤلمة أخيراً. من غير الممكن تجاوز هذا الخلل العميق عبر مراكمة صنوف الأسلحة والمعدات الحربية والصواريخ، فقد تبيّن أنّ هذا كلّه ضعيف التأثير بعد أن تراجعت المشروعية الوطنية العامّة للحزب، وخسر كثيراً من رصيده السياسي.

لم يكن دخول الحزب بقواته إلى سورية لمساندة نظام الأسد نقطةَ تحوّل، بل كان لحظة انكشاف التحوّل الذي عاناه الحزب بعد عام 2000. أحد مستشعرات هذا التحوّل المقارنة مثلاً بين التعامل الوطني للحزب مع أفراد جيش لبنان الجنوبي عقب التحرير (تعامل قوة مقاومة بأفق وطني)، وما أبداه من تعامل فئوي وبطشي مع السوريين منذ تدخّله لصالح نظام الأسد في 2013 (تعامل قوّة قمع)، الخطوة التي لم يخسر بسببها تعاطف قسم كبير من السوريين فقط، بل تحوّل هؤلاء إلى موقف شديد العداء من الحزب، يصل إلى حدود تمنّي هزيمته بيد إسرائيل. حين يكون هذا موقف قطاع واسع من السوريين واللبنانيين، وليس موقف قلّة يمكن للحزب أن يعتبرهم خونة ومتصهينين ... إلخ، يصبح السؤال عن انتماء الحزب إلى مفهوم حركات التحرّر مطروحاً.

> لم يعد حزب الله يمثل ميلاً سياسياً عاماً في المجتمع الذي يتحرّك فيه، ولا يُشكّل نقطةَ التفاف داخلي

تبيّن أن الحزب، بعد أن قاد مقاومةً مثيرةً للإعجاب، أجبرت إسرائيل على الانسحاب من الجنوب، حوّل مبدأ المقاومة (التحرير) مبدأ ردع (الحماية)، فتحوّل الحزب من النشاط المقاوم إلى ما يشبه سباق تسلّح، ومن النشاط التحريري إلى المناوشات وفق «قواعد اشتباك». وكان هذا التحوّل سقوطاً في فخّ، أو دخولاً في نفق لا ضوء في نهايته، بسبب الفارق التقني والمادّي الهائل لصالح إسرائيل، الذي يزيده الزمن هولاً، ليس فقط لأنّ التقدّم التقني في الجانب المعادي يزداد بسرعة أكبر ممّا هو لدى الحزب، بل أيضاً لأنّ الزمن يراكم المزيد من التراجع السياسي للحزب، وما يجرّ ذلك من تراجع في الهيبة، ومن ضعف في المناعة تجاه الاختراقات. الحقّ أنّ الاختراقات الرهيبة التي شهدناها أخيراً مُؤشّر صريح على تراجع مكانة الحزب، حتّى لدى عناصره.

التحوّل من المقاومة إلى الردع جعل الحزب قوّةً راكدةً عسكرياً، ومحافظةً سياسياً، وهو ما يتنافى مع مفهوم حركات المقاومة. وقد أعطى هذا التحوّل أرضيةً ثابتةً للتساؤل عن معنى وجود الحزب أصلاً، طالما تحوّلت وظيفته وظيفةً تقليديةً للجيوش النظامية، وهي الحماية. الواقع أنّ الحزب بعد عام 2000، اعتمد سياسياً على رصيده المقاوم كي يُؤسّس سلطةً لا يعترض عليها سوى «الخونة»، واعتمد عسكرياً على قوّة منظّمة كبيرة باتت بعد التحرير مُغرية لممارسة السلطة، على أنّ هذه القوّة صارت، بعد أن أنجزت تحرير الجنوب، عبئاً على محيطها أكثر ممّا هي حامية له، وعبئاً على لبنان حين اختارت، لأسباب غير خافية، أن تبقى مستقلّةً عن الدولة اللبنانية.

(كاتب سوري في باريس)

مشروع قانون مصري بين فلسفتَي الصدمة والمباغتة

شريف هلالي

في وقت تزداد المطالبُ بتعديل مواد الحبس الاحتياطي في القانون المصري لحلّ مشكلة الحبس المطوّل، الذي يصل إلى سنواتٍ من دون إحالة إلى المحاكمة، وفي ظلّ مناقشات ذلك في ما يُسمّى «مجلس أمناء الحوار الوطني»، انتهت اللجنة التشريعية في مجلس النواب من إقرار مشروع كامل لقانون الإجراءات الجنائية، في غياب المجلس عن الانعقاد. وبالرغم من اعتراضات كثيرة بشأن القانون، الذي يتضمّن نحو ما يزيد على 500 مادّة. وتتناول نسخة المشروع إجراءاتٍ مفصّلةً للتعامل مع المواطن في حال تعرّضه لاتهامات جنائية في أيّ قضية، وتتضمّن إجراءات غايةً في الخطورة، بدءاً من أوامر القبض والحبس الاحتياطي، وانتهاءً بإصدار الأحكام، وطرق الطعن. كما تنظّم العلاقة بين أطراف مُتعدّدة يرى كلّ منها أنّه الأقوى، وتعكس الفلسفة التي تتبنّاها الدولة تجاه هذه الأطراف كلّها، بدءاً بجهاز الشرطة، الذي يتبع السلطة التنفيذية ويأتمر بأوامرها، ويُعدّ الوجه القسري لها. مروراً بالنيابة العامّة، التي تمثّل سلطةَ المجتمع نظرياً. وانتهاءً بالقضاة، الذين يصدرون الأحكام التي تصل حتّى المساس بالحقّ في الحياة. وأخيراً المحامون، وهم من يُؤدّون رسالتهم في الدفاع عن المتّهمين والمجني عليهم، ويوصلون صوتهم إلى السلطة القضائية. ويضع الدستور الخطوط العامّة لممارسة كلّ طرف من هؤلاء دوره، ولكن تظلّ القوانين المختلفة وتطبيقها المرجعيةَ، حتّى لو تناقضت مع نصوص الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

عملياً، بالرغم من أن القضاء هو العنصر المهمّ في هذه المنظومة باعتباره من يصدر الأحكام في النهاية، ثمّ النيابة العامة، إلّا أنّ دور الأطراف الأخرى، وبشكل خاص جهازي الشرطة والأمن الوطني، يظلّ أقوى عملياً، خاصّةً في ضبط المتّهمين والإحالة إلى النيابة، قبل أن يقول القضاء كلمته. وطبقاً لنظرية «الهرم المقلوب»، يأتي هذان الطرفان في المُقدّمة، يليهما القضاة في المرتبة التالية، ثمّ المحامون في المرتبة قبل الأخيرة، وأخيراً المواطن مُجرَّداً من الحقوق التي تنظّمها القوانين المختلفة، وتضمن له محاكمةً عادلةً، وتعكس المبادئ التي قرّرها الدستور، ومنها قرينة البراءة، والحقّ في الحرّية والأمان الشخصي، وسرعة إحالة المتّهم إلى محكمة مستقلّة ومنصفة، تضمن الحقّ في الدفاع، وبشكل خاص للمحامين الذين يُفترَض أن يكونوا طرفاً مساوياً للنيابة العامّة على المستوى النظري.

ومن هذا المشروع، يبدو أنّ الإدارة المصرية باتت تتبنّى مبدأ «الحرب خدعة»، واتباع سياسة الصدمة والمباغتة مع المجتمع، وهو ما يُثير عدداً من علامات الاستفهام، أهمّها السرعة غير المفهومة في توقيت عرض مشروع بهذه الخطورة في وقت محدود، ومن دون مناقشةٍ من جانب الأطراف المختلفة، وتعريف الرأي العام والمواطنين بمواده، ومن دون مناقشته في ظلّ غياب جلسات مجلس النواب. ويبدو أنّ إقرار اللجنة المشروع بشكل عاجل يُمهّد لعرض الأمر سريعاً فور انعقاد مجلس النواب في أكتوبر/تشرين الأول المقبل. ويعكس حجم الانتقادات الموجّهة من اللجنة التشريعية ضدّ وجهات نظر الأطراف الأخرى، خاصّة نقابتَي المحامين والصحافيين، ووصلت إلى إلقاء الاتهامات، عدم احترام هذه اللجنة الاختلاف، ومحاولات إرهاب المختلفين، وهو ما يثبت الموقف المنحاز لهذه اللجنة، ويغيّب دور المجلس القومي لحقوق الإنسان، المؤسّسة الوطنية المُكلّفة بمناقشة التشريعات التي تتعلّق بضمانات المحاكمة العادلة بموجب القانون المؤسّس له. على المستوى العملي، عكس القانون فلسفةً تستهدف العصف بالجوانب الإيجابية المحدودة في القانون الحالي، من خلال اقتناص النيابة العامة صلاحيات قاضي التحقيق لنفسها، وإمكانية تكليف النيابة رجال الضبط القضائي سلطات من اختصاصها، منها استجواب المُتّهمين، وتفتيش الشرطة المساكن في حالة وجود خطرٍ، من دون تعريف ماهية هذا الخطر. وما يزيد الأمر سوءاً أنّ هذا المشروع يأتي في ظلّ تمتّع النيابة العامّة بصلاحيات هائلة، منها التحقيق والاتهام والإحالة، وإمكانية إصدار أوامر تحفّظية بالمنع من السفر والتحفّظ على الأموال، في غياب الرقابة على هذا الدور إلّا بشكل شبه محدود، بالرغم من الدعوات المستمرّة من القانونيين المصريين للفصل بين سلطتَي التحقيق والاتّهام، وإعمال نظام

> المتوقع استمرار ظاهرة الحبس الاحتياطي في ظل مشروع قانون الإجراءات الجنائية حال إقراره، وإجهاض أيّ ضمانات للمحاكمة العادلة

قاضي الحبس. السؤال المُهمّ هنا يتّصل بمدى استقلال النيابة العامّة جهازاً له صلاحيات قضائية في ضوء تبعية أعضاء النيابة للنائب العام، وهو الذي يملك صلاحيات الإشراف والإدارة والرقابة، وتبعية النيابة ككلّ إلى وزارة العدل إدارياً، وتمتّع نيابة أمن الدولة بصلاحيات كبيرة بموجب قانون الإرهاب، وغيره من القوانين. من جانب آخر، هناك تراجع لاستقلالية النيابة العامّة والقضاء، خاصّة في ضوء التعديلات التي أُدخِلت على دستور 2014، وأعطت رئيسَ الجمهورية الحقّ في تعيين رؤساء هذه الهيئات القضائية، وقبلها تعيين أعضاء النيابة العامّة ورجال القضاء، ودور وزير العدل في انتداب القضاة، وتوزيعهم بين الدوائر المختلفة. ويثير الدور الخاص باختبار أعضاء النيابة ورجال القضاء قبل تعيينهم أمام لجنة خاضعة للمؤسّسة العسكرية، أسئلةً أخرى عن تراجع هذا الاستقلال.

فيما يتعلّق بالمواد الخاصّة بالحبس الاحتياطي، لم يُقدّم المشروع أيّ تعديلات جوهرية في هذا النظام، بدءاً من شروط توقيع هذا الإجراء، مروراً بالبدائل الموضوعة لهذا الحبس، ولم يعالج ظاهرة التدوير على قضايا مختلفة، باستثناء وضع نظام صعب التطبيق للتعويض عن الحبس.

(كاتب مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads